الأمم المتحدة S/2000/247

مجلس الأمن

Distr.: General
23 March 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصحفي المرفق المعنون ''نظام ميليس: يلتمس الكسب عن طريق المداهنة''، والصادر اليوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٠ عن وزارة خارجية إثيوبيا.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هيلي منكيريوس

السفير

الممثل الدائم

240300 240300 00-35874 (A)

مرفق

بيان صحفي

نظام ميليس : يلتمس الكسب عن طريق المداهنة

أصبح من المعروف جدا الآن أن جبهة تحرير تيغري الشعبية بعد سبعة أشهر من التواني ترفض الترتيبات الفنية. فتوضيحات منظمة الوحدة الأفريقية المتكررة ''لاستفساراتها'' التي لا نهاية لها منذ أيلول/سبتمبر الماضي، و''دبلوماسية الإقناع'' التي تسلكها واشنطون ؛ و/أو ''إتاحة الوقت الكافي لإجراء مشاورات داخلية'' الذي منحته منظمة الوحدة الأفريقية وشركاؤها لجبهة تحرير تيغري الشعبية أملا في ''تليين'' موقفها المتصلب كانت كلها بلا جدوى.

وحسب ما جاء على لسان أحد كبار المسؤولين في منظمة الوحدة الأفريقية، بعبارات متشائمة إلى حد ما فإن المنظمة تقترح اليوم محادثات جوار لأنه ''نفذ ما في جعبتها في الجهود التي تبذلها لإزاحة حجر العثرة'' الذي يضعه نظام ميليس في الطريق.

والحقيقة أن منظمة الوحدة الأفريقية تجد نفسها في مأزق. فقد كان الحل المفضل الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية ولشركائها بعد مؤتمر قمة الجزائر الذي عقد في تموز/يوليه من السنة الماضية، هو بالضبط عقد محادثات الجوار هذه. وبالفعل فقد كان الهدف من الزيارة الأولى التي قام بها المبعوث الخاص لمنظمة الوحدة الأفريقية، أحمد ويحيى (ومبعوث الولايات المتحدة أنثوني ليك) إلى المنطقة في أواخر تموز/يوليه هو دعوة الطرفين إلى الجزائر من أجل التوقيع رسميا على الوثيقتين الأساسيتين (الاتفاق الإطاري) وطرائق التنفيذ اللتين على أساسهما ''سوف يدخل الطرفان في محادثات جوار لتحديد تفاصيل التنفيذ''.

وقد قبلت إريتريا المقترح حيث أن هذا يتفق مع الفقرة ٩ (أ) و (ب) من منطوق الاتفاق الإطاري. ولكن ميليس يقدم نفس العذر الواهي الذي يردد فيه للسيد ويحيي أن إثيوبيا تريد أن ترى تفاصيل التنفيذ أولا لكي تتغلب على مشكلة نفسية لأنها لا تثق في إريتريا''. وطلب كذلك أن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية وشركاؤها بإعداد هذه ''الترتيبات الفنية'' لعرضها على الجانبين بوصفها ''نهائية وغير قابلة للتعديل''.

وكانت عبارته بالضبط ''قرروا وامسكونا'' وقد احتج بأن ''قبول إريتريا الحقيقي للوثيقتين سيكون موضع اختبار عندما تواجه بـ ''الترتيبات الفنية''.

ولذلك فقد تم تجسيد هذه القواعد الأساسية، التي قبلتها إريتريا في الوثائق العامة التالية لمنظمة الوحدة الأفريقية:

(أ) ديباجة الترتيبات الفنية التي تنص على ما يلي: ''وإذ تشير إلى قبول الطرفين بأن أي تفسير للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية وللطرائق هو من مسؤولية منظمة الوحدة الأفريقية ورئيسها الحالي وحدهما''؛

(ب) الخاتمة الواردة في توضيحات منظمة الوحدة الأفريقية التي تنص على ما يلي: ''تحيي منظمة الوحدة الأفريقية التفاهم الذي توصل إليه المبعوث الشخصي للرئيس

الحالي مع فخامة رئيس دولة إريتريا وسعادة رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والذي مفاده أن الوثيقة التي تتضمن الترتيبات الفنية غير قابلة للتعديل؛

ونظرا لهذه الحقائق، من الواضح أن منظمة الوحدة الأفريقية وشركائها قد اضطروا اليوم إلى التراجع موقفهم بسبب تصلب موقف نظام جبهة تحرير تيغري الشعبية.

هل هذا النهج حكيم وهل أن الاسترضاء سيعزز عملية السعي إلى تحقيق السلام تلك هي مسالة أخرى، سنتركها جانبا في الوقت الحاضر. والحقيقة الساطعة هي أن عملية السلام التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية معرضة للخطر بسبب مداهنة جبهة تحرير تيغري الشعبية وعدم التزامها التزاما حقيقيا بالسلام. وفي هذه الحالة، من الصعب أن تفتخر جبهة تحرير تيغري الشعبية ''بقبول محادثات الجوار'' اليوم وهي التي عطلت التاريخ سبعة أشهر.

وعلى نفس المنوال، تسعى جبهة تحرير تيغري الشعبية إلى أن تنسب إلى نفسها التفوق الأخلاقي بوصف إريتريا بأنها ''الطرف المعتدي''. ومرة أخرى، فإن الحقائق تثبت عكس ذلك. فقد قامت جبهة تحرير تيغري الشعبية في جملة أمور بما يلي:

- استخدمت القوة في تموز/يوليه ١٩٩٧ لاحتلال أراض تخضع لسيادة إريتريا ولفرض إدارة غير مشروعة؛
- نشرت خريطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اشتملت على مساحات كبيرة من الأراضي الخاضعة لسيادة إريتريا في انتهاك للقانون الدولي؛
- تسببت في الاصطدامات التي دارت في أيار/مايو ١٩٩٨ بشن هجوم على وحدات إريترية في منطقة بادمي؛
- أعلنت حربا شعواء على إريتريا في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨؛
- شنت أول غارة جوية على عاصمة إريتريا في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وانتهكت أيضا في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ الوقف الاختياري الذي توسطت فيه الولايات المتحدة عندما شنت الموجة الثانية من هجماتها الواسعة النطاق؛
- لجأت إلى الترحيل القائم على أساس العرق لطرد أكثر من ٠٠٠ ٧٠ من أصل إريتري عن طريق مصادرة ممتلكاتهم.

وهذه الحقائق وغيرها من الحقائق الثابتة دفعت بإريتريا إلى الإصرار على إجراء تحقيق مستقل لمنابت الصراع وقد أدرج ذلك بوصفه الفقرة ٧ من الاتفاق الإطاري.

ونظام جبهة تحرير تيغري الشعبية لم يكتف بارتكاب هذه الجرائم فحسب. ففي الوقت الذي يواجه فيه حسب ما يذكره هو أكثر من ٨ ملايين إثيوبي الموت جوعا، في ظل أزمة وطنية أشد حدة بكثير من الكوارث المهولة التي شوهدت في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٨٤-١٩٨٥، فإن النظام المتصلب يبدد مئات الملايين من الدولارات لشراء أسلحة جديدة لمواصلة حربه العدوانية. وتفيد الأنباء الصحفية أنها استلمت مؤخرا قاذفات قنابل من طراز SU-25 وأسلحة أخرى.

وفي الوقت الذي تستعد فيه إثيوبيا للحرب في ظروف المجاعة يواصل ميليس وجماعته مهزلة تكشف القناع عن موقفهم المتعالي إزاء الشعب الإثيوبي. وفي الواقع، فإن السلطة السياسية في إثيوبيا تتركز اليوم في أيدي جماعة الأقلية هذه. وبالفعل فإن المسألة الرئيسية المتعلقة بالحرب والسلام في إثيوبيا لم تعد من مشمولات البرلمان الاتحادي أو مجلس الدولة. فهذه المهمة السامية أصبحت من مشمولات مجلس

الحرب غير الرسمي الذي يتكون من كبار أعضاء المكتب السياسي لجبهة تحرير تيغري الشعبية رغم أن أغلبيتهم ليسوا من أعضاء ''الحكومة الاتحادية''. ومع ذلك، فإن الجبهة تقول للشعب الإثيوبي وللعالم بصفة عامة بأن من المقرر إجراء ''انتخابات ديمقراطية'' في أيار/مايو وذلك في خضم حرب رئيسية وأزمة إنسانية خطيرة جدا!

وكل هذه المؤشرات تؤكد حقيقة واحدة. لن تكون محادثات الجوار أو أية جهود حقيقية أخرى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ويبذلها شركاؤها مجدية ما لم يحدث تغير في الموقف والتزام بالسلام داخل مجلس حرب جبهة تحرير تيغري الشعبية. وكما أشار إلى ذلك مؤخرا أحد المراقبين المطلعين في المنطقة، فإن الخطوة الحاسمة الأولى نحو هذا هو أن تضع الجبهة حدا لهذه المداهنة غير المجدية، وأن تتوقف عن الكذب على نفسها وعلى شعبها وعلى المجتمع الدولي عموما.